www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الخامسة عشرة | 15 ديسمبر 2022 م | 21 جمادى الأولى 1444 هـ | الخميس | No. 4450

على هامش مشاركته في مؤتمر "تعزيز المنافسة: التحديات والطموح"

المضف: نستهدف تنفيذ مشروع «السياسة الوطنية للمنافسة» بأعلى معايير الجودة

الشامي: يتوجب تفصيل إستراتيجيات وآليات خاصة في الحياد التنافسي لكل اقتصاد حسب تركيبة السوق

أكد مدير مشروع (السياسة الوطنية للمنافسة) في جهاز حماية المنافسة بالكويت مصطفى المضف أمس الأربعاء على بذل كافة الجهود وتسخير جميع الامكانات لتنفيذ المشروع بأعلى معايير الكفاءة والجودة العالمية للمنافسة.

جاء ذلك في تصريح للمضف على هامش مشاركته في مؤتمر (تعزيز المنافسة: التحديات والطموح) الذي ينظمه جهاز حماية المنافسة بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) والذي اختتم أعماله أمس.

وقال المضف إن مشروع (السياسة الوطنية للمنافسة) مرتبط برؤية (كويت جديدة 2035) الذي يهدف إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عبر خطط إنمائية خمسية تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

وأضاف أنه يهدف أيضا إلى زيادة الانتاج المحلي ومعدلات النمو الاقتصادي للقطاعات غير النفطية وإشراك القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للدولة وتأهيل الكوادر الوطنية وتدريبها.

وأكد حرص الجهاز على انطلاق المشروع وفقا لمرتكزات خطة التنمية ومنها الاقتصاد المستدام والحوكمة الفاعلة والبنية التحتية المتطور والرعاية الصحية عالية الجودة وذلك للاسهام في رفع مستوى معيشة المواطن الكويتي.

وذكر ان المشروع يعمل على تطوير الإجراءات واللوائح والقوانين والتدابير الحكومية بما يشجع المنافسة في الأعمار التجارية والتنسيق مع الحكومة لفتح باب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومراقبة السلوك الاقتصادي المنافس في مجالات التجارة والصماعة والملكية الفكرية والاستثمارات وغيرها.

توصيات بتفعيل قوانين حماية المنافسة عربيا لتحقيق التنمية الاقتصادية

وأشار إلى الفرق بين سياسة المنافسة وقانون المنافسة "اذ أن الأولى تهدف بشكل رئيس إلى وضع شروط مسبقة يحتمل أن تضمن الأداء الفعال للمنافسة" في حين "يسعى الثاني لمعاقبة انتهاكات القواعد التي تؤثر سلبا على عملية المنافسة بالسوق".

وأفاد بأن سياسة المنافسة لها تأثير إيجابي على الاقتصاد من خلال زيادة الابتكار ورفع كفاءة الأسواق وتوفير فرص وظيفية أكبر.

واستعرض المضف طريقة تنفيذ المشرع وفقا لـ(نموذج الكويت) من خلال إنشاء لجنة عليا لاتخاذ القرارات والأولويات الاستراتيجية التي تتفرع منها لجان فرعية ولجان متابعة تنفيذ المشروع ورفع التوصيات للمسؤولين.

وأوضح أن سياسة المنافسة لها جوانب إيجابية على اقتصاد الدولة عبر الحد من السلوك المناهض للمنافسة وتنظيم الاندماج والحياد التنافسي بين المؤسسات ومراقبة الأسواق والحد من سياسات التمييز ضد المنتج الأجنبي ومواءمة تدابير الدولة في تقديم الدعم للشركات.

على جانب اخر أكد خبراء اقتصاديون أهمية دور السياسات الوطنية التي تتخذها الحكومات في حماية المنافسة ومحاربة الاحتكار وضمان وجود مساواة في جميع قطاعات الاقتصاد تدفع الأسعار إلى الانخفاض وتحسن خيارات الجودة للمستهلكين.

وشددوا في جلسة نقاشية ضمن مؤتمر (تعزيز المنافسة..التحديات والطموح) الذي ينظمه جهاز حماية المنافسة الكويتي بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا على ضرورة أن تضمن الحكومات تكافؤ الفرص في السوق وتمكين المنافسة في العمل بشكل صحيح مع حماية حقوق المستهلكين والمنتجين.

واستعرض رئيس جهاز حماية المنافسة المصري الدكتور محمود ممتاز في كلمته بالمؤتمر جهود حكومة بلاده في رفع كفاءة الاقتصاد المحلي من خلال فتح الأسواق للشركات الأجنبية والمصرية على حد سواء مع نشر ثقافة الحياد التنافسي لدى القطاعات المعنية بالاقتصاد المصري.

وقال ممتاز إن مفهوم الحياد التنافسي يعنى في المقام الأول بضمان عدم وجود إجراءات وقوانين متعارضة تعرقل التنافس في السوق والتأكد من أن جميع الأجهزة الحكومية لديها إجراءات تضمن عدم التمييز بين المتنافسين.

وأضاف أن التنسيق الفعال بين الأجهزة الحكومية المختلفة سوف يضمن وجود قواعد وإجراءات وتنظيمات متساوية يستفيد منها جميع اللاعبين بالسوق دون تمييز بينهم وضمان عدم وجود أي ممارسات احتكارية مقصودة.

وشدد على أهمية أن تطبق التشريعات والتنظيمات بشكل متساو وشفاف على الجميع لاسيما في مجال الضرائب بحيث لا يتم تمييز بعض الشركات على نظرائها الآخرين ويستفيد بعضها من انخفاض كلفة الإنتاج أو الخدمة المقدمة نتيجة التمايز الضريبي بالسوق.

من جانبه قال رئيس لجنة المنافسة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الفرنسي فريدريك جيني في كلمته بالمؤتمر إن حماية المنافسة لا تنجح إلا بوجود تعاون وثيق بين جميع الأجهزة الحكومية والجلوس على طاولة واحدة لتوحيد الإجراءات والتنظيمات الحكومية بما يضمن محاربة الاحتكار والوصول إلى (الحياد التنافسي) دون تمييز.

وأضاف جيني أن بعض الدول تقوم بتمييز أعمال القطاع العام على القطاع الخاص أو العكس مما يؤدي إلى احتكار السوق من جهات محدودة تؤدي بالنهاية إلى ممارسات احتكارية تضر بالمستهلك النهائي.

وشدد على أن هذه الممارسات يجب أن تتم محاربتها عبر تفعيل دور أجهزة حماية المنافسة في تلك الدول وبإعطائها الاستقلالية في عملها بما يضمن لها تطبيق إجراءات مكافحة الاحتكار والتنافس الشريف دون أي تدخلات في عملها بما يضمن المساواة بين جميع اللاعبين في السوق المحلية.

وأشار إلى ضرورة أن يتسم جهاز حماية المنافسة بالشفافية التامة أمام الجمهور من خلال نشر كل ما يضر بالمنافسة في وسائل الإعلام المحلية وإشراك المجتمع في الإبلاغ عن أي ممارسات احتكارية يتم رصدها في الأسواق وسماع آراء كل اللاعبين في السوق المحلي دون بخس الحقوق الخاصة بالشركات سواء العامة أو الخاصة.

من ناحيته قال مدير ورئيس لجنة المنافسة في السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (الكوميسا) ويلارد مويمبا في كلمة مماثلة إن افريقيا تحاول الوصول إلى الحياد التنافسي عبر تطوير عدد كبير من القوانين واللوائح بمشاركة خبراء عالميين مضيفا أن لجنة المنافسة نجحت بالفعل في وقف بعض الممارسات الاحتكارية في السوق الأفريقية.

وأوضح مويمبا أن فك الاشتباك بين القوانين والتشريعات الخاصة بالاقتصاد يعتبر تحديا رئيسيا لكثير من الدول حول العالم مبينا أن دول جنوب وشرق افريقيا قامت بعمل دؤوب في توحيد عدد من القوانين وإلغاء بعضها الآخر وفصل الاختصاصات بين الأجهزة الحكومية المختلفة المعنية بالاقتصاد.

وأضاف أن هناك أمثلة ناجحة في مكافحة الاحتكار في افريقيا ضاربا المثل بوقف عملية استحواذ إحدى شركات الشحن العالمية لميناء افريقي رئيسي دون الحصول على كل الموافقات والإجراءات المطلوبة مؤكدا أن الدولة المعنية تجاوبت بشكل فعال مع هذه القضية الاحتكارية.

من جهته سلط رئيس قسم الشؤون الاقتصادية بالتكليف في جهاز حماية المنافسة الكويتي ناصر الشامي في كلمة له الضوء على أهمية تفصيل إستراتيجيات وآليات خاصة في الحياد التنافسي لكل اقتصاد حسب تركيبة السوق فيه مشيرا إلى أن (الجهاز) عمل بالتعاون مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية لتحديد الأولويات وسياسات المنافسة الوطنية المطلوبة.

ولفت الشامي إلى السياسات التي تم تحديدها ومنها ما يتعلق بالبنية التحتية والأدوار الحكومية في تشغيل القطاعات الأساسية بالدولة والسياسات المتعلقة بالصناعات التحويلية والاقتصاد المعرفي فضلا عن سياسات الأمن الغذائي "التي قطع بها جهاز حماية المنافسة شوطا كبيرا لا سيما قطاعي المنتجات الزراعية والأسماك".

اقتصاديون: السياسات الوطنية تلعب دورا محوريا في محاربة الاحتكار وضمان المساواة في قطاعات الاقتصاد

أما بالنسبة لسياسات المنافسة الوطنية المتعلقة بإصدار الرخص التجارية فأوضح أنها تمثل "نقطة الانطلاق" لمشروع السياسة الوطنية للمنافسة مؤكدا الحرص على إتاحة قدر متساو من تكافؤ الفرص والمنافسة العادلة وتنوع التراخيص ومواءمتها لمختلف الأنشطة التجارية المبتكرة والجديدة.

وكان المؤتمر قد أوصى في ختام أعماله بأهمية تفعيل قوانين حماية المنافسة في الدول العربية لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان.

ودعا المشاركون في المؤتمر إلى توقيع مذكرات تفاهم مع منظمات وأجهزة منافسة عربية ودولية للاستفادة من خبراتهم في التنظيم المؤسسي والتنسيق في مجال اعتماد وتطبيق تشريعات منافسة فعالة.

وأكدوا في توصياتهم أهمية العمل على دعم وبناء قدرات العاملين في مختلف أقسام جهاز حماية المنافسة في الكويت لرفع مهاراتهم لضمان التطبيق الصحيح والفعال لأحكام قانون حماية المنافسة.

ودعوا إلى تنظيم ندوات تثقيفية مع الهيئات الاقتصادية والغرف التجارية والباحثين من أجل تقييم دوري لفعالية قانون حماية المنافسة وتعريف مختلف المشاركين في السوق بأهمية احترام أحكام القانون.

وأشاروا إلى أهمية تعزيز التعاون والتنسيق مع السلطات والهيئات الادارية الأخرى في الكويت مع ضرورة إنشاء مكتبة إلكترونية لنشر الدراسات الاقتصادية والقانونية والقرارات التي تصدر عن جهاز حماية المنافسة.

وشارك في مؤتمر (تعزيز المنافسة:التحديات والطموح) الذي عقد على مدار يومين بتنظيم مشترك بين جهاز حماية المنافسة الكويتي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (اسكوا) أجهزة منافسة من دول مختلفة وخبراء في ميدان المنافسة ركزوا في جلسات نقاشية متنوعة على تعزيز المنافسة من جوانب قانونية واقتصادية واجتماعية.

واستهدف المؤتمر تعزيز المعرفة بأحكام قانون المنافسة وفوائد تطبيقه العائدة على جميع أطراف المجتمع انطلاقا من المستهلكين وصولا إلى جميع الأطراف المشاركة في الأنشطة الاقتصادية وفي السوق وزيادة الوعي بالدور الرئيسي الذي يؤديه جهاز حماية المنافسة الكويتي في تعزيز المنافسة والتصدي للتحديات الاقتصادية الأكثر إلحاحا التي تواجه الكويت.

وسلط المؤتمر الضوء على أهمية دور الجهات الحكومية الأخرى في حماية وتطبيق قانون المنافسة وضرورة مواكبة تطور الأعمال والتقدم التكنولوجي عبر اقرار تعديلات للقانون لضمان المنافسة العادلة بين جميع الشركات.

مصطفى المضف خلال مشاركته في فعاليات المؤتمر

مع ترقب قرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي

المؤشرات تعاود الصعود..و«العام» يرتفع 5.6 نقاط

اختتمت المؤشرات الرئيسية للبورصة تعاملات أمس الأربعاء مرتفعة، مع ترقب السوق لقرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

وأغلقت البورصة تعاملاتها على ارتفاع مؤشرها العام 6ر5 نقاط ليبلغ مستوى 5ر7390 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 08ر0 في المئة.

وتم تداول 125 مليون سهم عبر 5994 صفقة نقدية بقيمة 9ر41 مليون دينار (نحو 9ر126 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 5ر3 نقطة ليبلغ مستوى 73ر5664 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 06ر0 في المئة من خلال تداول 8ر88 مليون سهم عبر 2562 صفقة نقدية بقيمة 3ر25 مليون دينار (نحو 6ر76 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 5ر6 نقطة ليبلغ مستوى 87ر8227 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 08ر0 في المئة من خلال تداول 19ر36 مليون سهم عبر 3432 صفقة بقيمة 5ر16 مليون دينار (نحو 9ر49 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 7ر14 نقطة ليبلغ مستوى 5819 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 25ر0 في المئة من خلال تداول 3ر81 مليون سهم عبر 1884 صفقة نقدية بقيمة 6ر24 مليون دينار (نحو 5ر74 مليون دولار).

وبلغت قيمة تداول البورصة 41.94 مليون دينار، وزعت على 125.06 مليون سهم، بتنفيذ 5.99 ألف صفقة.

ودعم الجلسة ارتفاع 9 قطاعات على رأسها المواد الأساسية بـ0.87 %، بينما تراجع قطاعا الصناعية والخدمات المالية بواقع 0.90 % و0.67 % على التوالي، فيما استقر قطاع التكنولوجيا وحيداً.

وتصدر سهم "بيت الطاقة" القائمة الخضراء بـ7.88 %، بينما جاء "الخليجي" على رأس التراجعات بـ7.24 %.

قال نائب رئيس إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية في شركة كامكو إنفست رائد دياب إن الهدوء يخيم على أداء البورصة الكويتية بعد تراجعها في الجلسات السابقة.

وتابع رائد دياب أن هناك ترقباً لقرار الفيدرالي الأمريكي بشأن أسعار الفائدة التي من المتوقع أن يرفعها بمقدار 50 نقطة أساس، في حين يتنبأ المستثمرون بأن الفيدرالي قد يكون أقل حدة في الفترة القادمة وسيبطئ من وتيرة رفع أسعار الفائدة بعد تراجع معدل التضخم في نوفمبر على أساس سنوي.

وأوضح أنه في الوقت نفسه، ارتفعت أسعار النفط في ظل اضطرابات الإمدادات التي لحقت بخط أنابيب كيستون، إضافة إلى تراجع الدولار الأمريكي وتخفيف الصين لقيود الإغلاق.

وتوقع "دياب" أن تستمر التذبذبات لحين ظهور حوافز جديدة، وانتظار نتائج أرباح الشركات المدرجة عن السنة المالية 2022، والتوزيعات المرجحة.

جلسة خضراء للبورصة

«أسواق المال» تجدد ترخيصاً لصندوق «الوطنية الاستثماري»

هيئة أسواق المال

وافقت هيئة أسواق المال في الكويت، أمس الأربعاء، على تجديد ترخيص نظام استثمار جماعي لصندوق الوطنية الاستثماري.

وقالت الهيئة، في بيان لها، إن مدة الترخيص ثلاث سنوات قابلة للتجديد، اعتباراً من تاريخ 20 مارس 2023.

وطالبت الهيئة الجهات المختصة تنفيذ القرار كل فيما يخصه، على أن يتم العمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

جاء ذلك بناءً على القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما؛ وشهادة ترخيص نظام استثمار جماعي لصندوق الوطنية الاستثماري رقم (LCIS/2014/0001) الصادرة بتاريخ 20 مارس 2020؛

كما جاء بناءً على طلب شركة الاستثمارات الوطنية لتجديد ترخيص صندوق الوطنية الاستثماري؛ والقرار رقم (141) لسنة 2022 بشأن تعديل صلاحيات الاعتماد النهائي لإجراءات عمل قطاع الإشراف الصادر بتاريخ 4 سبتمبر 2022.